



منشور رقم (١) لعام ٢٠٢١ م
بشأن قواعد إعداد تقديرات الميزانية العامة للدولة لعام ٢٠٢٢ م
(الميزانية الجارية والإنمائية)

المقرر صاحب السمو السيد نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء
المقرين أصحاب السمو والمعالي الوزراء
المقرين/المحترمين أصحاب المعالي/السعادة رؤساء مجالس الإدارة للهيئات والمؤسسات العامة

تحية طيبة وبعد،،،

استناداً إلى نص المادة (٢٢) من القانون المالي الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٩٨/٤٧) بتاريخ ١٩٩٨/٧/٢٦ م، وإلى البند رقم (٦) من اختصاصات وزارة الاقتصاد الوارد في الملحق رقم (١) بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٠/٩٤) الذي ينص على "إقرار الميزانية الإنمائية السنوية، بعد موافقة مجلس الوزراء"، وتمهيداً لإعداد تقديرات الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢ م بشكل موحد ومتكامل وعرضها على مجلس عمان في الوقت المحدد.

يسر كل من وزارة المالية ووزارة الاقتصاد إصدار منشور قواعد إعداد تقديرات الميزانية العامة للدولة للعام المالي ٢٠٢٢ م، بما يتوافق مع رؤية عمان ٢٠٤٠ والبرامج الواردة في (مجلد البرامج الاستراتيجية) لخطة التنمية الخمسية العاشرة، والمبادرات والحزم الاقتصادية لخطة التوازن المالي التي تسعى الحكومة من خلالها إلى تحقيق الاستدامة المالية وتحسين بيئة الأعمال.

هذا، وفي إطار عملية التحول نحو الحكومة الالكترونية وبهدف تبسيط الاجراءات والتعاملات مع الوزارات والجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة ورفع كفاءة اعداد الميزانية العامة للدولة وتسهيل اجراءات متابعة تنفيذها فقد تم استحداث خدمة الاعداد الالكترونية لتقديرات ميزانيات الجهات الحكومية (الجارية والإنمائية) من خلال رابط الكتروني.

١٥



عليه، فإنه يرجى من جميع الوزارات والجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة إعداد تقديرات ميزانياتها (الجارية والانمائية) وفقاً للنماذج المرفقة في الرابط الإلكتروني ورفعها من خلال ذات الرابط (سيتم تزويد كل جهة بالرابط الإلكتروني ورقم المستخدم والرقم السري للدخول)، مع مراعاة إعداد مشروع الميزانية باتباع الأسس والقواعد وفقاً للآتي:

أولاً: الميزانية الجارية:

يتم إعداد تقديرات الميزانية الجارية لعام (٢٠٢٢م) وفقاً للقواعد التفصيلية المرفقة في الرابط الإلكتروني، مع مراعاة اتباع القواعد التالية:

- (١) اعداد تقديرات الايرادات اخذا في الاعتبار المبادرات التي تمت الموافقة عليها ضمن خطة التوازن المالي المرتبطة بتنشيط وتحسين الايرادات.
- (٢) أن تكون مخصصات الموازنة المطلوبة وفقاً للإطار المالي للخطة الخمسية العاشرة (٢٠٢١ - ٢٠٢٥م).
- (٣) يتم إعداد تقديرات الوضع القائم للميزانيات وفقاً لسقف الموازنة المحدد لكل جهة بحيث لا يتعدى صافي الميزانية كما هو في تاريخ ٢٠٢١/٦/٣٠م.
- (٤) توزيع الموازنة التقديرية السنوية على اساس شهري لكافة البنود.
- (٥) إعداد تقديرات المصروفات الجارية لتغطية مصروفات تشغيل المشروعات الجديدة المتوقع استلامها وتشغيلها خلال عام ٢٠٢٢م مع تقديم بيان لكل مشروع على حدة.

٤



ثانياً: الميزانية الإنمائية:

يتم إعداد تقديرات الميزانية الإنمائية لعام (٢٠٢٢م) وفقاً للقواعد والأسس المرفقة في الرابط

الإلكتروني، مع مراعاة اتباع القواعد التالية:

- (١) إقفال حسابات المشاريع المستمرة من الخطط الخمسية السابقة والتي تم الانتهاء من تنفيذها أو شارفت على الانتهاء وإعداد قائمة بها.
- (٢) إعطاء الأولوية في الصرف لسداد الالتزامات القائمة على المشاريع الجاري تنفيذها وتقديم كشف يوضح موقف سير العمل بهذه المشاريع بشكل دقيق.
- (٣) تقديم كشف بتقديرات الصرف (السيولة) المتوقعة خلال عام ٢٠٢٢م وكذلك الصرف المتوقع للفترة المتبقية من عام ٢٠٢١م لكل مشروع إنمائي في ضوء مراحل التنفيذ الجاري ومن واقع سجلات الجهة، مع تحديد التاريخ المتوقع للانتهاء من التنفيذ.
- (٤) تحديد المصروفات التشغيلية المطلوبة لعام ٢٠٢٢م سواء للمشاريع التي تم الانتهاء منها أو تلك التي سيتم الانتهاء منها بنهاية ٢٠٢٢م.
- (٥) بالنسبة للمشاريع التي ترى الوزارات أهمية تنفيذها ضمن أولويات المشاريع الجديدة المقترحة في مجلد البرامج الاستراتيجية لخطة التنمية الخمسية العاشرة فتعامل كمشاريع جديدة بحيث تخضع للتقييم ضمن مصفوفة الأولويات المعتمدة (وفقاً للمحددات الموضحة في المرفقات)، وترسل تفاصيلها وخطتها ومدى توافقها مع البرامج الإستراتيجية المعتمدة مع بيان بالتكلفة والتوزيع السنوي للسيولة المطلوبة خلال فترة الخطة الخمسية العاشرة.
- (٦) بالنسبة للمشاريع المؤجلة والتي ترى الوزارات أنها تتناسب مع توجهات وأهداف البرامج الاستراتيجية لخطة التنمية الخمسية العاشرة، ستخضع كذلك للتقييم ضمن المصفوفة وتعامل كمشاريع جديدة وسيتم البت فيها بشكل نهائي نحو الإبقاء عليها أو إلغاؤها من النظام المالي.
- (٧) التأكيد على الالتزام بأن تتم المناقشات والتعديلات خلال فترة إعداد الموازنة (يونيو - سبتمبر) من كل عام لتفادي كثرة التعديلات والمناقشات على المشاريع بحيث تتم ضمن أعمال مصفوفة التقييم، على أن يتم النظر في العاجل من التعديلات خارج تلك الفترة.
- (٨) تعبئة الكشوفات المطلوبة والتي سترد تفصيلاً في الرابط الإلكتروني الخاص بالميزانية الإنمائية، والالتزام بمكوناتها تسهيلاً لدراساتها وإعدادها بشكل موحد.



ثالثاً: المتطلبات الأخرى المتعلقة بتقديرات الميزانية العامة للدولة:

(١) على الوزارات والجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة تقديم ورقة عمل حول الإجراءات والمبادرات المتخذة في كل جهة بما يسهم في تعزيز الإيرادات وترشيد الإنفاق والأثر المالي لهذه الإجراءات.

(٢) تقديم مشروعات موازنات الوزارات والجهات الحكومية التي بدأت في تطبيق موازنة البرامج والأداء وفقاً للبرامج والأنشطة حسب نموذج طلب الموازنة بالبرامج والأداء لعام (٢٠٢٢م) المرفق في الرابط الإلكتروني.

(٣) فيما يتعلق بمشروعات الشراكة مع القطاع الخاص:

(أ) يتطلب من الجهات الحكومية التي لديها مشروعات بنظام الشراكة مع القطاع الخاص تحديث البيانات الخاصة بها مع وزارة المالية والإشارة إلى المبالغ التي يتطلب من الموازنة إدراجها للوفاء بعقود الشراكة.

(ب) تحديد مشاريع وخدمات جديدة يمكن اسنادها إلى القطاع الخاص.

(ج) تلتزم الجهات الحكومية بالحصول على موافقة وزارة المالية قبل إبرام أية تعاقدات مع القطاع الخاص بأحد نظم الشراكة التي يحددها القانون.

في ضوء ما تقدم، يرجى من كافة الوزارات والجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة تقديم موازنتها التقديرية (الجارية والإنمائية) للعام المالي ٢٠٢٢م قبل تاريخ (٢٩/٧/٢٠٢١م) من خلال الرابط الإلكتروني، واعتماد ملخص الميزانية المطلوبة من قبل رئيس الوحدة وإرساله إلى وزارة المالية ووزارة الاقتصاد .



كما يرجى إدخال تقديرات الميزانية المطلوبة (الإيرادات والمصروفات) لميزانيات الوضع القائم والميزانية الإضافية وميزانية تشغيل المشاريع الجديدة بالحاسب الآلي (النظام المالي الموحد) قبل تاريخ (٢٠٢١/٧/٢٩م) بحيث تكون متطابقة مع التقديرات المقدمة في مشروع الميزانية وفق النماذج المقررة من قبل وزارة المالية.

ونود التأكيد بأن المختصين في وزارة المالية و وزارة الإقتصاد على أتم الاستعداد للرد على كافة الاستفسارات التي تتعلق بإعداد تقديرات الميزانية.

نرجو من الجميع التعاون لما فيه المصلحة العامة ... والله ولي التوفيق.

سلطان بن سالم بن سعيد الحبسي
وزير المالية



الدكتور/ سعيد بن محمد بن أحمد الصقري
وزير الاقتصاد



صدر في: ٣ / ١١ / ١٤٤٢هـ
الموافق: ١٤ / ٦ / ٢٠٢١م

نسخة مع التحية إلى:

- معالي الشيخ/ الأمين العام لمجلس الوزراء
- معالي الدكتور/ رئيس المكتب الخاص